ومنظّريهما، وعدداً كبيراً من قيادات الصف الاول في «حماس»، ووجودها داخل عدد من المؤسسات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الحياة، ١٩٩٢/١٢/٢٠). اذ لوحظ، بداية، ان أقل من نصف المبعدين هم من قطاع غزة (١٦٣ شخصاً)، وغالبية هؤلاء من مدينة غزة نفسها، يلي ذلك منطقة الخليل التي تحتل المركز الثاني في نشاط التيار الاسلامي، وينحدر من هذه المنطقة ربع المبعدين تقريباً. وتأتي نابلس في المرتبة الثالثة، ثم بقية مناطق شمال الضفة وقطاع غزة (المصدر نفسه).

ويستدل من قائمة أسماء المبعدين انه لم يعد لـ «حماس» أي ناطق باسمها في وسائل الاعلام، لا سيما وان أبرز ناطقين باسمها وهما الطبيبان محمود الزهار وعبدالعزيز الرنتيسي في عداد المبعدين. بل ان الابعاد تجاوز الصف الاول الى الصف القيادي الثاني وطاول عدداً من النشيطين والمؤيدين الذين كانوا يقومون بمهام القيادة الاولى، ومنهم، أيضاً، محمد شمعة وعبدالفتاح دخان وسالم سلامة، وثلاثتهم من غزة (المصدر نفسه).

أمّا على مستوى الوظائف الاجتماعية والمؤسسات، فقد أشار بيان أُصدر عن مجلس التعليم العالي في رام الله، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٤، الى ان ٨٥ مواطناً من بين المبعدين يعملون مدرسين واداريين وطلبة في الجامعات، بينهم ٧٦ موظفاً في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا»، ويتوزعون على الشكل التالي: ٢٢ مدرساً، يعمل عشرة منهم في الجامعة الاسلامية في غزة، وخمسة يعملون في جامعة الخليل، وأربعة في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ومدرسين اثنين في جامعة القدس، ومدرس واحد يعمل في الكلية الفنية في الخليل؛ و١٤ إدارياً يعملون في الجامعة الاسلامية في غزة، واثنان في القدس؛ و٤٤ طالباً، ستة عشرة منهم يدرسون في جامعة النجاح، و١٤ في جامعة الخليل، وثلاثة في معهد البوليتكنيك في الخليل، وخمسة في بيرزيت، وخمسة آخرون يدرسون في الجامعة المفتوحة، وطالب من كلية العلوم في ابو ديس ـ القدس؛ و١٦ مدرساً يعملون في مدارس «اونروا»، ١١ منهم في قطاع غزة، وخمسة في الضفة (الحرية، ٣ ـ ١٩٩٣/١/١٦).

تعاون وتنسيق

أظهرت وقائع عملية ابعاد ٤١٥ من الفلسطينيين ان التفاهم، ضمناً، بين الحكومة الاسرائيلية والمؤسسة القضائية الاولى وتنسيق خطواتهما كانا تامين ويكمل أحدهما الآخر؛ وان بعض «الخلافات» الجزئية كان طارئاً ومن طبيعة اجرائية تتعلّق بأمور فنية وتنفيذية ادارية من نمط اعداد قوائم المبعدين ووسائل تنفيذ قرار الابعاد. وهذا ما حدث منذ الجلسة الاولى التي عقدتها محكمة العدل العليا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٧. فعند أول خلاف بين قضاتها الثلاثة، لجأ رئيس المحكمة الى تعليق الجلسة مدة أربع ساعات، وأمر بتوسيع هيئة المحكمة لتضم سبعة قضاة، وقرر استدعاء رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، ايهود براك، لاستجوابه وسماع أقواله في شأن قضية المبعدين الذين كانوا ينتظرون داخل ٢٢ حافلة وهم مقيدي الأيدي ومعصوبي الاعين بالقرب من بلدة المطلة على الحدود اللبنانية (الحياة، ١٩٩٢/١٢/١٨).

وقد استعرض براك، في حضور القضاة السبعة، لائحة اتهام بحق المبعدين، تضمّنت التهمة بتنفيذ هجمات ضد اسرائيليين. وذكر براك ان اسرائيل، أصبحت، في الفترة الاخيرة، «قبالة وضع جديد وتصعيد تطلب من قادة الجيش الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية اتخاذ هذه الخطوات [الابعاد] التي لا مناص منها» (المصدر نفسه). وقد ألغت المحكمة، بعد استماعها لأقوال براك، قراراً نجح محامو المبعدين الثلاثة وهم، لبئة تسيمل وافيغدور فيلدمان واندري روزنتال، في استصداره من المحكمة بايقاف تنفيذ عملية الابعاد، مؤقتاً. وأُلغي القرار بغالبية خمسة أصوات ضد اثنين. وبذلك اسبغت محكمة العدل العليا شرعية على أقوال رئيس الاركان الذي اعتبرت شهادته أمام المحكمة الاولى من نوعها؛ وكذلك، على قرار الحكومة التي لم تُخف أوساطها ارتياحها الكبير لاسلوب عمل المحكمة العليا. وقد عبّر رئيس المكتب الصحافي للحكومة عن ذلك بالاشارة الى أهمية قرار المحكمة الذي «يؤكد لنا ان أي خطوة تتخذها [الحكومة] يمكن الدفاع عنها داخل المحكمة العليا» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/١٨؛ والقدس العربي،